1916 s-3 9.12.68

مختصر التحرير في اصول الفقه

٢

الحاكم تصورا به تصديق فصل العلم لا يحد لوجوه وهو صفة يتجلى المتصف
بها تجليا جازما مطابقا فلا يدخل ادراك الحواس ويتفاوت كالمعلوم والايمان ويراد به
مجرد الادراك جازما او مع احتمال راجح او مرجوح او مساو والتصديق قطعيا او ظنيا او
بمعنى المعرفة ويراد بها ظن وهي من حيث انها علم مستحدث او اكتسابي بعد ليس لاحد منهم
حيث انها تعين وطمأنينة ويطلق على مجرد التصور فيقابل به علم الله تعالى قديم ليس
ضروريا ولا نظريا ولا يوصف بانه عارف وعلم المخلوق محدث وهو ضروري يعلم من غير
نظر ونظري عكسه فصل المعلومان اما نقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان او خلافان
يجتمعان ويرتفعان او ضدان لا يجتمعان ويرتفعان لاخلاف الحقيقة او مثلان لا
يجتمعان ويرتفعان لتساوي الحقيقة وكل شيئان حقيقتاهما اما متساويتان يلزم من
وجود كل وجود الاخرى وعكسه او متباينتان لا يجتمعان في محل واحد او احدهما
اعم مطلقا والاخرى اخص مطلقا توجد احداهما مع وجود كل افراد الاخرى بالعكس او
احداهما اعم من وجه والاخرى اخص من وجه توجد كل مع الاخرى وبدونها فصل
ملخص الذكر الحكمي اما ان يحتمل متعلقه النقيض بوجه اولا والثاني العلم والاول اما ان يحتمله
ضعيفا اولا والثاني الاعتقاد فان طابق فصحيح والا فاسد والاول الراجح منه
ظن والمرجوح وهم والمساوي شك وقد علم حدودها والاعتقاد الفاسد تصور الشيء على غير
ما هو به وهو المركب والبسيط عدم العلم وعدم سهو وغفلة ونسيان بعض واحد وهو
ذهول العقل عن معلوم فصل العقل ما يحصل به التمييز وهو غريزة وبعض العلوم الضرورية
محل العقل ولم انفصل بالدماغ ويختلف ما يدرك به لا بالحواس ولا الاجساد فصل
الحد لغة المنع واصطلاحا الوصف المحيط بالموصوف المميز له عن غيره وهو اصل لكل علم
ويلزم ان يكون مطردا وهو المانع كلما وجد وجد المحدود منعكسا وهو الجامع كلما وجد
يلزم كلما انتفى احدهما انتفى الاخر وهو حقيقي تام ان تناول ذاتيات المحدود

امر بالموصوف وامر مطلق يتبع بتناوله ولو بخبر ماحش ويصح ويعم الخصص والاصح ان المتعا
قبان بلا عطف ان اختلفا عملهما والا لم يتكرر التكرار وقيل ومنعت العادة او عرف فثان
او بباء امر ومامور عند ذهني فتاكيد والا فتاسيس كبعد امتثال وبان اختلفا عملهما والا
فلم يتكرر التكرار فتاكيد وان قيل ولا تمنع عادة ولا عرف فثان فتاسيس وان منعت عادة
تعارضا والاصح في قول الثاني فتاسيس وان عرف فثان فتاكيد باب النهي مقابل الامر
في كل ما له وصيغته لا يفعل ويرد للتحريم وكراهة وتحقير وبيان العاقبة ودعاء ويأس وارشاد
وادب وتهديد واباحة التوائي والتماس وتصبر وايقاع امر وتسوية فان تجردت فللتحريم
وعطف على شيء لعينه او وصفه يقتضي فساده شرعا وكذا على عقد لمعنى في غيره وكسبع اجدبا فاجعة لا
على ما يلحق ادبي كتلعة ونجتي وسوم وخطبة وتدليس فصحيح والنهي يقتضي الفور والدوام ولا
يفيد المرة ويقتضي تكرار المنهي ويكون عن واحد ومتعدد جمعا وفرقا وجميعا باب العام
اللفظ الواحد على جميع ما يصلح له من حيث هو صالح وقيل مدلوله ويكون مجازا والخاص ما دل على معين بعام ولا عموم متصورا في
مدلول الشخص وكحيوان عام خاص نسبي وبتعدد اللفظ عام وخاص والاسم اعم واخص والمعنى بمعنى
المشترك في المفهوم من عوارض الالفاظ حقيقة وكذا المعاني في قول والعموم صيغة تختص حقيقة
وتجاز في الخصوص ومدلول كليه اي محكوم في على كل فرد مما يصلح له اثباتا او لا كلي ولا كل ودلا
لته على اصل المعنى قطعية وعلى كل فرد بخصوصه بالقرينة ظنية وعموم الاشخاص تستلزم عموم الا
حوال والازمنة والبقاع والمتعلقات وصيغة اسم شرط واستفهام كمن في عاقل وما في غيره
واي وان وحيث للمكان ومتى لزمان بهم واي للكل ويعم من واي المضافة الى الشخص ضميرها
فاعلا او مفعولا وموصول وكل جمع ونحوها ومصر ومعاشر وعامة وكافة قاطبة وجميع
مطلقا معرف بلام او اضافة واسم جنس معرف تعريف جنس لا مع قرينة عهد ويعم مع جمعها
وان عارض الاستغراق عرفا واحتمال تعريف جنس لم يعم ومفرد محلى بلام غير عهد لفظا
مع مفرد مضاف لمعرفة ونكرة في نفي ونهي ووضعا نصا ظاهرا واثبات لا امتنانا وفي استفهام انكاري

غالب ووصف حقيقي وثبوتي وباعث وظاهر ومنضبط ومطرده ومناسبة وتعليله وكثر
تعديته وعم على غيرها وان تماثلتا على الثاني في اصل فعلية اوصاف اولى ومن اصلين فكثيرتها وقوة
فقط على منعكس فقط ومناسبة على شبهية والمقاصد الضرورية على غيرها ومكملها على الحاجية
وهي على التحسينية وحفظ الدين على باقي الضرورية وما موجب نقض علته مانع او فوات شرط او تخلف على
حكم موجبه ضعيف او مختلف او بانتفاء مزاحمها في اصلها ورجحانها على ما يعقوه مناسبة وتقتضيه الشريعة
وعامة المكلفين وهي حجية لحوية وحاظرة وما لم يخص اصلها او لم يسبقها حكمها او وصف بوجود
في الحال او عمت معلولها ومعترة على اضدها فرع تقوي ظن بشاركه في احض وبعدي الخالف
فيقدم مشارك في عين الحكم والعلة ثم في عينها وجنسه ثم في جنسها ومتصح علة في فرعه
وبتاخر وبثبوته بنص جملة المدلول وجامع كما مر في المنقولي وترجح علة واقفها الحكم بالصحيح او
مرسل غير صحابي المنقول والقياس ترجح خاص وان تعلقه والامة ضعيف وقوي ومتوسط فان ترجح
فيه بحسب ما يقع للناظر خاتمة يرجع في حدود سمعية ظنية عقلية لمعان مفردة تصورية تصرح
ولغوي وعم وذاتي وعرف ذا حقيقي قام فما قضى فحاكمي كذا الدعاء لفظي وموافقة او مقاربة نقل اسمي
او لغوي او عمل المدينة او الخلفاء او عالم وسكوت على تحصيله اهل الظاهر وبتقرير حكم حظر او نفي او
وزر حدا او ثبوت عتق وطلاق ونحوه وضابط الترجيح انه متى اقترن باحد متعارضين امر نقلي
او اصطلاحي عام وخاص او قرينة عقلية او لفظية او حالية وافاد زيادة ظن ترجح به وتفاصيله لا
تنحصر وهذا اخر ما يسر الله تعالى باختصاره من التحرير مع ما ضم اليه وهو شيء يسير
ولم يعرج الله الحاكم ابواب الافادة بتعريته عن الاطالة بتقصيره مع اعترافي
بالعجز فالفقير يجمع الدليل كله احمد امة قليل كثيره جعلني الله تعالى
ومن نظر اليه بعين المعاصي اذا مات احد عاصيا ومن عصمه الله تعالى
سلم من صالي امه محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم

وكان الفراغ من نقله من نسخة منقولة من مسبضة مخطوطة كاتبه فقير رحمة ربه العلي عبد الرحمن بن ابي عبد العزيز ابن احمد الحنبلي
الشهير بابن حميد في اليوم المبارك سادس عشر شعبان سنة ثم هجرة سيد البرية افضل الصلوة واكمل التحية